سياسة إسرائيل في السيطرة على موارد المياه العربية

تستثمر إسرائيل الآن جميع موارد المياه العربية الواقعة تحت سيطرتها، وهي تبحث دائماً عن موارد جديدة. والمعروف ان أول ما تقوم به إسرائيل، منذ تأسيسها في العام ١٩٤٨ وبعد كل عملية توسعية، هو وضع يدها بالكامل على موارد المياه الموجودة في باطن الأراضي التي تحتلّها. وتبرز خطورة هذه المسألة عندما يعي المرء حقيقة أن اقتصاد المجتمعات التي تلحقها إسرائيل بأراضي الدولة اليهودية هو اقتصاد زراعي، أي أن المياه هي عصب الحياة لهذا الإقتصاد. ويتبين هذا بوضوح أكثر، عند إدراك أن أول ما أعلن عنه مباشرة بعد التوقيع على معاهدة الصلح المنفرد بين رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن والرئيس المصري أنور السادات، كان يدور حول تفاهم جرى بينهما بشأن السماح لإسرائيل بالإستفادة من مياه نهر النيل. ومعروفة أيضاً الرغبة الإسرائيلية في بسط السيطرة على جنوب لبنان وحتى نهر الليطاني، في محاولة للسيطرة على موارد المياه اللبنانية.

البداية: القرن التاسع عشر

ويمكن للمرء أن يذهب إلى أبعد من هذا، ليقول أن تحديد الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر لرقعة الدولة اليهودية (أرض-إسرائيل) بأنها تمتد من نهر النيل إلى نهر الفرات، لم يكن تحديداً عفوياً. فقادة الحركة الصهيونية الأوائل، مثلهم في ذلك مثل المعاصرين منهم، كانوا يدركون ندرة المياه في منطقة الشرق الأوسط؛ إذ لم تكن حدود الدولة اليهودية التي أنشئت في العام ١٩٤٨ مرضية بالنسبة لهم، فتبع ذلك التوسّع المعروف في السنوات اللاحقة، الذي شمل الضفّة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان، مما يبعث على الاعتقاد بأن حل مشكلة المياه بالنسبة لإسرائيل لا يزال مؤجّلاً. فالمعروف هو أن الحكومة الإسرائيلية بدأت، بعد إنشاء الدولة اليهودية، بوضع دراسات عدة بشأن المياه، ووضعت خطة تتكوّن من أربع مراحل:

- ☐ إنشاء شبكات في المناطق لحصر الموارد الجوفية.
- ☐ بناء خطوط أنابيب إقليمية تمتد من الشمال إلى الجنوب، أي مجموعة أنابيب تمتد من فوق ينابيع بحيرة الحولة، وأخرى من جوار حيفا، ومجموعة ثالثة من جوار تل ــ ابيب.
- ☐ إنشاء قناة رئيسية لجر المياه من الجزء الأعلى من نهر الاردن إلى صحراء النقب.
- ☐ فتح نفق يمتد من البحر المتوسّط إلى نهر الاردن، في جنوبي بحيرة طبريّا، للتزوّد بالمياه المحوّلة ولتوليد